

العهد

من ثورة الإنسان ♦♦ لنهضة الأوطان

التقسيم في سورية.. هو اجس أم حقيقة؟

العهد - ضياء الشامي



مظاهرات في الغوطة ترفض التقسيم

ريف حمص، والغوطة الشرقية، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بمنطقة إدلب والمناطق الجنوبية ...

التفاصيل صفحة (٢)

في منطقة درعا وقد تشارك قرقيزيا وكازخستان في هذه المهمة. وقد أكد مبعوث روسيا إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف أنه تم التوافق على ترسيم حدود منطقتي

باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين أن القوات التركية ستكون متواجدة في منطقة إدلب مع الروس فيما ستركز وجود روسيا وإيران حول دمشق، أما أمريكا والأردن فستنتشر في الجنوب

بمناطق القلمون الغربي والعاصمة دمشق ومحيطها حتى المناطق المحاذية لإسرائيل في محافظتي القنيطرة ودرعا في الجنوب إضافة إلى محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية.

وبدا جدياً من خلال طرح هذا المفهوم والتركيز عليه مراراً في وسائل الإعلام، أن نظام الأسد يسعى إلى تثبيت أقدامه فيما تبقى له من مناطق نفوذ، ملجأً إلى استعداده للاستغناء عن بقية الأراضي مقابل بقاءه على السلطة، الأمر الذي ظهر بشكل جلي منذ عمليات التهجير الممنهجة التي بدأت مع سكان مدينة القصير في محافظة حمص وصولاً إلى تهجير آلاف العائلات من المناطق الساخنة وخاصة اتفاقية المدن الأربعة التي أحدثت تغييراً ديموграфияً واضح المعالم في كل من الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة، ومن ثم تهجير سكان حي الوعر وأحياء برزة والقابون، في خطوة لم تنته ملامحها حتى الآن رغم مسيرة الحل السياسي المزعوم. بدأت منذ أيام الاجتماعات في جنيف لمتابعة ما سمي بمناطق خفض التوتر وتفعلها، حيث أوضح المتحدث

يردد السوريون يومياً بكثير من الألم والغصة أن التقسيم في سورية بات أمراً واقعاً، ترعاه دول عظمى وتشرف على تنفيذه الأمم المتحدة، وتنتشر خرائط متفرقة اجتهد فيها المحللون لرسم ملامح الدويلات الجديدة، في حين يعتبر آخرون أن ما يجري في سورية مؤامرة كبيرة تم رسم ملامحها إبان الغزو الأمريكي في العراق وأصبحت واقعاً أقيم على دماء السوريين وأحلامهم. فهل بات التقسيم في سورية أمراً واقعاً فعلاً؟

لم يعرف السوريون هذا المصطلح قبل الثورة، ولم يكن أحد يتجرأ على تصنيف مناطق مفيدة وغير مفيدة، حتى أطلق رأس النظام هذا المفهوم في أحد خطابه في عام ٢٠١٥، قاصداً بها مناطق سيطرته.

وتمتد سورية المفيدة التي يريدها الأسد بين محافظتي اللاذقية وطرطوس ومناطق في الشمال الغربي من محافظة حمص وصولاً إلى مدينة حمص وريفها الغربي والجنوبي، ثم تتصل

مهجرو الوعر.. بين إهمال الثورة وذل الأسد



مخيم زوجرة يفتقد لأدنى المتطلبات الأساسية للحياة

كما حرم العديد من أصحاب المؤهلات من الحصول على فرصة عمل بدعوى أن الأولوية في التوظيف لأبناء المنطقة». ويؤكد عدد من سكان المخيم أن إدارة المخيم قطعت عنهم المياه لأيام عقاباً لهم على احتجاجهم على سوء الأوضاع الصحية كما أنها منعت التصوير وضربت كل من يحاول توثيق ما يجري فيه. وفي الضفة المقابلة استهجن العديد من الموالين للأسد عودة العائلات المهجرة إلى الوعر، وطالبوا بايقاف من وصفوهم بالإرهابيين، بينما استغل إعلام الأسد الحدث ليصور المهجرين بصورة الفارين من الإرهاب، العائدين إلى حضان الوطن بعد ندمهم على ما اقترفوه، داحضاً بذلك الاتهامات بقيامه بعمليات تهجير قسري ممنهج. ما بين مؤيد ومعارض، ومُتهم ومبرر، تبدو المشكلة أكبر من عودة عائلات إلى حضان النظام، فالتحديات الكبيرة أمام القوى الثورية لإدارة المناطق المحررة وحل مشاكلها الكبيرة في ظل انعدام للموارد واستنزاف للمساعدات لا تقل صعوبة عن الحفاظ على الحاضنة الشعبية التي بذلت الغالي والنفيس، ومساعدتها لتأمين حياة كريمة تضمن لها الصمود والثبات على المبدأ.

اضطر الدفعات الأخيرة من المهجرين إلى البقاء في هنغرات كبيرة خصص بعضها للنساء وبعضها للرجال. ومع تلك الكثافة السكانية العالية لا تتوافر المرافق الصحية الكافية أو الماء الكافي للشرب أو للنظافة، مما يضطر النازحين لنقل المياه من أحد الآبار عبر أوعية بلاستيكية يحملونها مسافة طويلة وذلك بعد انتظارهم لساعات، في حين تنتشر في المخيم رائحة كريهة لعدم وجود خدمات صرف صحي جيدة وكافية، تقول السيدة أم محمد من مهجري الوعر في حديث خاص للعهد: «عند وصولنا إلى مناطق درع الفرات فوجئنا بأسعار مرتفعة لإيجارات البيوت والتي تراوحت بين ١٠٠-٢٠٠ دولار وهو ما يفوق قدرة العديد من العائلات التي استنفدت مدخراتها في الحصار، مما اضطر الكثير من العائلات لقبول السكن في المخيم، إلا أن الحياة هناك كانت صعبة للغاية، فالتهميش والإهمال الذي تعرضنا له لم يكن محتماً، مُنعنا من إقامة مدارس أو ممارسة أي نشاط ثقافي أو دعم نفسي، ومنع المجلس المحلي بعض الجمعيات من تقديم المساعدات للنازحين وذلك لعدم تقديم مثلها إلى سكان المنطقة الأصليين

العهد - خاص

انتشرت أخبار عودة عدد من العائلات المهجرة من حي الوعر من جرابلس إلى منازلهم في حمص كالنار في الهشيم، وأثارت قضيتهم جدلاً حاداً بين مؤيد للفكرة، ومعارض لها وصل إلى حد التخوين، وخاصة أنها لم تكن المرة الأولى، إلا أنها حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. فقبل أيام نقلت الباصات التي أرسلتها قوات الأسد ٢٠٠ عائلة قاموا بتسوية أوضاعهم مع نظام الأسد عبر وسيط، وذلك بعد أن اشترط عليهم عودة العائلة كاملة بكافة أفرادها وخاصة الشباب وذلك وفقاً لدفتر العائلة، حيث سيتم تسوية أوضاع المخالفين والفارين والمنشقين وإلحاقهم بقوات الدفاع الوطني أو بمواقعهم في الجيش في خطوة لا تخلو من المجازفة مع جهة لم يُعرف عنها سوى الغدر والخيانة. لم يكن أهالي حي الوعر أول العائدين فقد سبقتهم دفعة أولى، فيما تتم المفاوضات حالياً لعودة الدفعة الثالثة بالإضافة إلى دفعة أخرى من أهالي مدينة التل، فيما منع الجيش اللبناني عدداً من العائلات اللاجئة في مخيمات لبنان من العودة إلى قراهم الفارغة وأجبروا على الذهاب إلى مخيمات في مناطق سيطرة الأسد بعد موجة الاجتياح والاعتقالات وإحراق المخيمات.

وبالعودة إلى الأسباب التي دفعت عائلات عاشت في كنف الثورة وقاسمت في سنواتها الحصار والجوع والقصف والدمار، تتحمل القوى الثورية والمنظمات الأهلية المسؤولية الأكبر لعجزها عن استيعاب احتياجات الوافدين الجدد وتأمين أدنى متطلباتهم بأدنى قدر من الكرامة، فمخيم زوجرة الذي يبعد ٣٠ كم عن مدينة جرابلس يضم قرابة ١٨٥٠ عائلة نصفهم تقريباً من حي الوعر، حيث أقيم المخيم في أرض جرداء طينية تتحول إلى مستنقع من الطين والوحل عند هطول الأمطار، كما يفتقد المخيم الماء والكهرباء، في حين لم تستوعب أعداد الخيام كل الوافدين، مما



الموقف من اعتداءات الاحتلال الصهيوني على المسجد الأقصى

بسم الله الرحمن الرحيم

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الإسراء: ١).

في غفلة من المسلمين، وانشغالهم عن مقدساتهم بصراعات داخلية، أقدم الاحتلال الصهيوني على ارتكاب جريمة نكراء بحق الإنسانية، فأغلق أبواب المسجد الأقصى في وجه المصلين ومنع رفع الأذان فيه عقوبة جماعية للشعب الفلسطيني.

إننا في جماعة الإخوان المسلمين في سورية إذ نستنكر هذه الجرائم التي يرتكبها هذا الكيان المحتل بحق أهلنا في فلسطين؛ فإننا نؤكد أن القدس والأقصى ليس للفلسطينيين وحدهم بل للمسلمين كافة، وأن الاعتداء على الأقصى هو اعتداء على المسلمين كافة، بل اعتداء على الإنسانية جمعاء، فيوت العبادة من كنائس وبيع ومساجد أماكن مقدسة محمية في كل الشرائع السماوية والقوانين الدولية. كما أننا نؤكد مرة تلو المرة أنه لم يكن للكيان الصهيوني أن يتجرأ على التفكير بالقيام بهذه الجرائم لو كان المسلمون يقومون بواجبهم بنصرة الضعفاء ومنع السفهاء والمجرمين في سورية وغيرها من ارتكاب المجازر بحق شعوبهم.

إننا ندعو الصادقين من زعماء المسلمين حكاماً كانوا أو علماء وقادة في المجتمع، للوقوف صفاً واحداً لنصرة المسجد الأقصى والابتعاد عن الصراعات والمنازعات الداخلية والخلافات التي تضيع هيبة المسلمين وتذهب ربحهم، كما ندعوهم للأخذ على أيادي السفهاء والسفاحين ودعم الشعوب المستضعفة للخلاص من جلاذيتهم أمثال الأسد المجرم. (واللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)

(يوسف ٢١)

جماعة الإخوان المسلمين في سورية

٢٥ شوال ١٤٣٨ - ١٩ تموز ٢٠١٧

التقسيم في سورية.. هواجس أم حقيقة؟

العهد - ضياء الشامي

يردد السوريون يومياً بكثير من الألم والغصة أن التقسيم في سورية بات أمراً واقعاً، ترعاه دول عظمى وتشرف على تنفيذه الأمم المتحدة، وتنتشر خرائط متفرقة اجتهد فيها المحللون لرسم ملامح الدويلات الجديدة، في حين يعتبر آخرون أن مايجري في سورية مؤامرة كبيرة تم رسم ملامحها إبان الغزو الأمريكي في العراق وأصبحت واقعاً أقيم على دماء السوريين وأحلامهم. فهل بات التقسيم في سورية أمراً واقعاً فعلاً؟

سورية المفيدة

لم يعرف السوريون هذا المصطلح قبل الثورة، ولم يكن أحد يتجرأ على تصنيف مناطق مفيدة وغير مفيدة، حتى أطلق رأس النظام هذا المفهوم في أحد خطباته في عام ٢٠١٥، قاصداً بها مناطق سيطرته.

وتمتد سورية المفيدة التي يريدها الأسد بين محافظتي اللاذقية وطرطوس ومناطق في الشمال الغربي من محافظة حمص وصولاً إلى مدينة حمص وريفها الغربي والجنوبي، ثم تتصل بمناطق القلمون الغربي والعاصمة دمشق ومحيطها حتى المناطق المحاذية لإسرائيل في محافظتي القنيطرة ودرعا في الجنوب إضافة إلى محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية.

وبدا جديداً من خلال طرح هذا المفهوم والتركيز عليه مراراً في وسائل الإعلام، أن نظام الأسد يسعى إلى تثبيت أقدامه فيما تبقى له من مناطق نفوذ، ملجأً إلى استعداده للاستغناء عن بقية الأراضي مقابل بقاءه على السلطة، الأمر الذي ظهر بشكل جلي منذ عمليات التهجير المنهجية التي بدأت مع سكان مدينة القصير في محافظة حمص وصولاً إلى تهجير آلاف العائلات من المناطق الساخنة وخاصة اتفاقية المدن الأربعة التي أحدثت تغييراً ديموغرافياً واضح المعالم في كل من الزبداني و مضايا وكفرنا والفوعة، ومن ثم تهجير سكان حي الوعر وأحياء برزة والقابون، في خطوة لم تنته ملامحها حتى الآن رغم مسيرة الحل السياسي المزعوم.

حراك سياسي يدعم التقسيم

بدأت منذ أيام الاجتماعات في جنيف لمتابعة ما سمي بمناطق خفض التوتر وتفعيلها، حيث أوضح المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين أن القوات التركية ستكون متواجدة في منطقة إدلب مع الروس فيما سيتركز وجود روسيا وإيران حول دمشق، أما أمريكا والأردن فستنشر في الجنوب في منطقة درعا وقد تشارك قرقيزيا وكازخستان في هذه المهمة.

وقد أكد مبعوث روسيا إلى سوريا ألكسندر لافرتنييف أنه تم التوافق على ترسيم حدود منطقتي ريف حمص، والغوطة الشرقية، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بمنطقة إدلب والمناطق الجنوبية، موضحاً أن التوصل إلى توافق ليس بالأمر البعيد.



مظاهرات في الغوطة ترفض التقسيم

الطرفين وتسليم ملف سورية إلى روسيا.

وهنا لا بد أن نستذكر أن مسودة الدستور السوري التي وضعها الروس ووزعها على وفدي المعارضة والنظام في اجتماع أستانا الثاني، كانت تؤكد بشكل جلي أن سوريا ستصبح مجموعة من المناطق والكيانات، ولا يصلح لها سوى النظام الفدرالي بين الإدارات ذات الحكم الذاتي، وهذا يعني أن خطة روسيا تمضي على قدم وساق في تقسيم سورية رغم نفيها العلني لذلك.

على أرض الواقع

ما أن بانث في الأفق ملامح اتفاق دولي على إقرار مناطق خفض التوتر حتى بدأت بوادر التقسيم تلوح في الأفق. ففي ريف حماة الغربي بدأت قوات الأسد في منطقة الطار برفع سواتر ترابية بعلو ٦ أمتار وطول يتجاوز الـ ٢٠ كم وتنصب عليها أسلاك شائكة، وذلك بهدف فصل القرى الموالية عن مناطق المعارضة. في حين أشار الناشط أبو خزبة إلى انتشار عناصر من الشرطة الروسية على أوتستردا شيرز-السقيلية، لمنع عمليات قطع الطرق التي تقوم بها عناصر

ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالمناطق الآمنة التي أقيمت في سيربنتشا في البوسنة، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة فيها من تأمين المدنيين وحصلت المجزرة الكبرى.

وتساءل أبو دياب عن الضمانة المقدمة للسوريين إذا كانت روسيا وإيران -وهما الشريكتان في القتل- هما الراعيتين لتنفيذ التهذية في تلك المناطق، مشيراً إلى أن ما يبدو كأنه خطوط تماس بين القوات المقاتلة هو في الحقيقة خطوط لمناطق نفوذ قد يكون فيها مساعدة للنظام لإعادة تحصين نفسه، ومشككاً في نفس الوقت باحتمالية نجاح هذه المبادرة الروسية ما لم تتم بغطاء من الأمم المتحدة وتحت الفصل السابع تفرض مناطق آمنة مؤقتة يتم فيها إعادة المهجرين دون أي تغيير ديمغرافي.

وبدوره اعتبر موقع «ديبيكا» الإسرائيلي، نقلاً عن مصادر عسكرية أن الهدنة التي تم الإعلان عنها في الجنوب السوري من قبل وزارة الدفاع التابعة للنظام تعتبر خطوة أولى ضمن التوافق «الروسي الأميركي» لإقامة منطقة عازلة، في إشارة إلى انتهاء الخلافات بين

«الدفاع الوطني». بالإضافة لمناطق أخرى في سهل الغاب بشكل يؤكد بدء العمل برسم الحدود البرية للمناطق الفاصلة بين النظام والمعارضة والسعي لمنع حدوث أي تجاوزات أو خروقات.

هذا وقد أعلنت الفصائل العسكرية من منطقة الطار في بيان صادر عنها رفضها لهذا الفصل وهددت بعمليات عسكرية في حال أكمل النظام مشروعه في التقسيم، فيما اعتبر ناشطون من المنطقة أن قوات الأسد تسعى من خلال إقامة هذه السواتر إلى حماية معسكر جوريين، المعسكر الأكبر في سهل الغاب، ومركز عمليات قواته ومليشياته في المنطقة. نظراً لما يحتويه من أسلحة مختلفة، وبموقعه الاستراتيجي بين تلال مرتفعة، ولوجود مليشيات إيرانية شمالي المعسكر في منطقة جب الأحمر، وخاصة بعد محاولة فصائل الثوار التقدم باتجاه محردة وتهديدها.

ومن جهة أخرى ومع انطلاق عملية تحرير مدينة الرقة بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي ودخول قوات تركية إلى مناطق درع الفرات، وتحرك قوات الأسد لأجل الاستيلاء على دير الزور، أصبحت المناطق الشمالية مقطعة الأوصال حيث يسعى كل طرف إلى تثبيت وجوده على أكبر مساحة ممكنة.

يقول الناشط محمد الزعبي ناقلاً تجربته في التجول بين المناطق الشمالية: «لقد أصبح التقسيم واقعاً ملموساً لا يمكن إنكاره. قبل أيام تنقلت من منطقة الطبقة في محافظة الرقة نحو منبج، وهي مناطق سيطرة وحدات الحماية الكردية، وبعدها تقدمت إلى إعزاز التي تسيطر عليها فصائل الثوار و مجموعات من الجيش التركي، وعند انتقالي إلى عفرين التي يسيطر عليها مجموعات أخرى من الأكراد اضطررت لدفع ضريبة دخول وقدرها ٢٠٠٠ ليرة سورية نظراً لكوني عربياً، عدا أن مدينة حلب تحت سيطرة قوات الأسد وقوات الاحتلال الروسي، وبهذا تصبح محافظة حلب وريفها مقسمة بين ٣ قوى متصارعة».



قوات الأسد ترفع سواتر ترابية للفصل بين القرى المؤيدة والمعارضة

المشهد، مؤكداً على أن التقسيم لم يكن يوماً مطلباً لأي مكون من المكونات الوطنية لسورية.

وفي حديثه مع صحيفة العهد أكد رئيس المكتب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين في سورية أن هذا الميثاق هو الصورة التي يجب أن يصل إليها جميع السوريين على اختلاف أطيافهم، وهي دعوة لتغيير الواقع ومداداة الجروح، عبر تمكين المجتمع المدني من تسلم زمام المبادرة لقيادة السوريين نحو المستقبل وسيادة قيم المواطنة والعدالة والحرية، فقد أثبتت التجربة أنه لا مكان للعسكر ولا الانقلابيين ولا لسلطة السلاح ولا لنظام مجرم يقتل شعبه في بناء الأوطان.

ولمخ مشوح إلى أن هناك من يدعم إعلاء الصوت القومي والانفصالي، مشيراً إلى أن رفض تلك المحاولات يجب أن يتم ضمن إطار تجميع المكون السوري والبحث عن القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق والبعد عن جميع الخلافات التي يمكن حصرها في دوائر ضيقة، وهو ما يحتاج إلى جلسات عمل طويلة وعلاقات وتواصل واستعادة للثقة بين كافة المكونات السورية.

وأكد مشوح أنه لا مستقبل لبشار الأسد في سورية وهو ما اتفق عليه جميع السوريين مدنيين كانوا أم عسكريين، إلا أن هذا المبدأ لا يتعارض مع المشاركة في مسار التفاوض حتى لو كانت الرؤى الغربية تسعى نحو إبقاء الأسد، فالواجب على السوريين التمسك بالثوابت والمبادئ، والمحاربة لتحقيقها على كافة المسارات المتاحة واستغلال كافة الفرص المتاحة لفرض إرادة الشعب السوري وتطلعاته.

واعتبر مشوح أنه لا بد من مقاومة مشروعات التقسيم التي تمضي بطريقة التفاضلية عبر ثلاثة محاور، المحور العسكري الذي يركز على المناطق التي يسعى لها الانفصاليون وإشراكها ضمن العمل العسكري، ومحور سياسي مستقل يرفض أي مشروع يثبت رسم حدود داخل سورية كاتفاقية خفض التوتر والتي اعتبرها خطوة باتجاه التقسيم وذلك عبر فصل الجبهة الشمالية عن الجنوبية. أما المحور الثالث فهو المسار المدني القائم على توعية شعبية لمفهوم المواطنة والتعايش والبعد عن كافة النزعات القومية والطائفية التي قد تكون عاملاً مشجعاً في مشروع التقسيم.

وأشار مشوح إلى ضرورة البدء بحوار وطني عميق وشفاف مع كافة القوى الوطنية بهدف ترسيخ أفكار الثورة ولوضع الأسس اللازمة لبناء مشروع وطني متكامل، مؤكداً أنه لا حوار مع نظام الأسد إلا في الميدان وبالطريقة التي يفهمها ويرغب بها. هذا وتعتبر الجماعة البيان الصادر عنها الخطوة الأولى حيث تسعى إلى توسيع الشريحة التي تتبنى تلك الأفكار لتشمل كامل الطيف السوري بتنوعاته ومجالاته والقوى والشخصيات الوطنية، ليتم بعدها الدعوة إلى مؤتمر وطني جامع يثبت هذه الأفكار ويحولها إلى خطة عمل ميداني وهي مسألة تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

لا يزال أمام السوريين فرصة لفرض كلمتهم الأخيرة، وخط سطور ثورتهم بأيديهم عبر وعيهم للجريمة التي تدبر في الخفاء وسعيهم لتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة القومية والشخصية، والاتفاف جميعاً حول هدف واحد يضمن لهم مستقبل ويحفظ لهم تضحياتهم في وطن يقوم على مبادئ الحرية والعدالة والكرامة التي تطبق على الجميع.

وختم آزاد حديثه بالقول: «لا نقبل العمل تحت سلطة وحدات الحماية، لأنه لا يوجد كردي شريف يرضى أن تقسم سورية، فأطياف المجتمع السوري متكاملة لا يمكن أن يقوم طيف دون وجود الآخر، إلا أن الأسد لا يزال يلعب بورقة الأقليات لدفع حاضنة الثورة إلى مزيد من الفرقة، وتحويل الصراع من ثورة ضد الظلم إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى تهديد دول إقليمية وخاصة تركيا والضغط عليها».

هذا وقد صدر بيان موقع من قبل ١٥ شيخاً من الداخل السوري وهم عبد الرزاق المهدي، وعبد الله الشيباني، وأحمد علوان، وأبو إسلام الحموي، وعلي الشحود، وعباس شريفة، وأبو بصير الطرطوسي، وأبو أحمد إباد، وأبو دجانة الحموي، وحسن الدغيم، وأبو محمود الشامي، وأبو محمد الصادق، والدكتور أيمن



جماعة الإخوان المسلمين في سورية تطلق ميثاقاً لرفض التقسيم

هاروش، وعبد المنعم زين الدين، وأبو زيد الشرعي، أكدوا فيه دعمهم لهيئة الإنقاذ الكردية وترحيبهم بهذه الخطوة مشددين على رفض مشروع تقسيم سورية إلى دويلات على أسس طائفية أو عرقية أو قومية. ففي حديثه للعهد قال الدكتور عبد المنعم زين الدين: «نرحب بشكل كبير بالإخوة في جبهة الإنقاذ الكردية كفصيل ثوري يواجه الأسد ويقاوم التقسيم الذي تتبناه وحدات الحماية الشعبية، فنحن بحاجة لتكاتف كافة الجهود من المدنيين والعسكريين والمشايخ والعلماء والمنظمات والسياسيين كل حسب مكانه لإنفاذ هذه المخططات ونشر الوعي الشعبي للوقوف في وجه هذه الجريمة».

ميثاق لمواجهة التقسيم

في خطوة تعتبر الأولى من نوعها أطلقت جماعة الإخوان المسلمين في سورية ميثاقاً وطنياً دعت إليه القوى الثورية إلى تبني رؤية موحدة من أجل مواجهة التقسيم، حيث نص الميثاق على رفض أي محاولة لتقسيم سوريا بأي دافع وعلى أي خلفية ومن قبل أي طرف، داعياً جميع السوريين للتصدي لها وإسقاطها وإسقاط أدوات تنفيذها، ومشدداً على ضرورة التمسك بالمجتمع المدني الموحد الذي يتمتع بالتعددية الدينية والثقافية والعرقية ليؤسس لدولة مدنية حديثة.

واعتبر الميثاق أن جميع مشروعات التقسيم تعبر عن إرادات ومؤامرات خارجية ستطيل أمد الصراع وتعدّد

ما يحاك في أروقة السياسة ويستغله أصحاب المصالح، فخرجت العديد من المظاهرات التي رفعت لافتات تؤكد على أن السوريين لن يقبلوا بتمرير مشروع التقسيم ولن يتنازلوا عن شبر من الأرض التي رويت بدماء آبائهم. كما أعلنت مؤخراً مجموعة من الأكراد في ريفي إدلب وحلب عن تشكيل «حركة الإنقاذ الكردية» كفصيل ثوري منفتح على بقية الفصائل، يسعى معها لإسقاط النظام وإقامة دولة العدل والحرية التي ينعم فيها السوريون جميعاً مهما اختلفت أعراقهم وقومياتهم، واسترداد حقوق الكرد التي اغتصبها الأسد كحق الحصول على الجنسية السورية والتعليم والصحة والتوظيف والعمل السياسي.

وأكد الناطق الإعلامي لحركة الإنقاذ الكردية «حراك» السيد آزاد أمجد خلال حديثه مع العهد أن الكرد تعرضوا خلال حكم آل الأسد لظلم مضاعف، مرة لكونهم سوريين وأخرى لأنهم كرد، فالنظام الذي كان يدعي حماية الأقليات لطالما كان يستضعفهم ويحرمهم من أبسط حقوقهم ويزرع الضغائن فيما بينهم ممارساً سياسة «فرق تسد»، وانطلاقاً من هذه المعاناة كان الكرد من أول من شاركوا في الثورة وانضموا إلى صفوفها.

وأشار آزاد أن فشل العديد من الكيانات الكردية الثورية يعود إلى الصورة النمطية التي زرعتها نظام الأسد عن الأكراد كإفصاليين يريدون أن يستأثروا بخيرات أراضيهم، بالإضافة إلى استغلاله بعض الأحزاب العميلة وتسليط الضوء عليها والتعاون معها بحجة قتال تنظيم الدولة.

تمثل إحداهما الشعب بما يتناسب والتوزيع الديمغرافي والأخرى المناطق وتشاركان في المسؤوليات التشريعية عبر إصدار القرارات ورسم السياسات وتحمل صلاحيات كانت تمنح للرئيس أو لرئيس الوزراء، وذلك باعتماد مبدأ التشاركية الكاملة عبر تمثيل جميع المكونات السكانية مع السماح بتمثيل مضاعف للمكونات الصغيرة والمبعثرة في البلاد.

وقد لاقت الوثيقة والموقعون عليها استهجاناً شديداً من بعض من شاركوا في المؤتمر ومن خارجه، فقد اتهمهم البعض بإقصاء بعض المكونات من الأقليات كالعلوية والإسماعيلية، واستبعاد أي تمثيل لبعض القوميات المتواجدة في سورية منذ مدة طويلة كالأرمن والشركس والتركمان، والتفرد في رسم مستقبل سورية متجاهلين الأكثرية. هذا وقد أعلن عدد من المشاركين في المؤتمر منهم الدكتور يحيى العريضي وحافظ قرقوط ود. وائل العجي وجبر الشوفي وعبد الأحد اصطيفو في بيان صدر عنهم رفضهم للوثيقة المعلنة مشيرين إلى أن الهدف الحقيقي من نشر الوثيقة تحت هذا العنوان وتذييلها بتلك الطريقة ضرب الطوائف السورية ببعضها وتخوينها في خطوة لتعزيز فكرة التقسيم كحل وحيد للقضية السورية

ردود فعل شعبية

وبينما يمضي أصحاب المصالح بتقاسم الأرض السورية وترسيم حدودها المفترضة، بدأت ردود الأفعال الشعبية تظهر على الواجهة رافضة



صورة لمؤتمر الأقليات

الأقليات وورقة التقسيم

لطالما تشدد الأسد بكونه الضامن الوحيد للأقليات في سورية، ولطالما لعب بتلك الورقة وأجبر الكثير منهم على الاصطفاف إلى جانبه حفاظاً على وجودهم، حيث كان نهج الأسد الأب والابن ترسيخ الانقسامات والفروق وتضخيم مفهوم الانتماء على حساب المواطنة، الأمر الذي عزز الشرخ المجتمعي وخاصة خلال الثورة وأجبر الكثير من الطوائف على إعلان التأييد والولاء لنظام لم يرع حقوقهم ولم يحقق أمنهم.

وترسيخاً لفكرة التقسيم بدأت الأصوات تتعالى حول حق الأقليات الدينية والإثنية بتقرير مصيرها أو العيش تحت حكم فيدرالي يضمن حقوقها ووجودها، كان آخرها ما سمي بمؤتمر الأقليات.

فقد عقدت في إسطنبول أواخر شهر أيار ورشة عمل ضمت أفراداً من أقليات سورية متنوعة، وأصدرت في حزيران وثيقة أشارت لغطاً كبيراً واستهجاناً من قبل كثيرين، حيث اتهمها البعض باستغلال عودة الحراك السياسي في جنيف لانتزاع مكاسب خاصة بها، بينما اعتبرها آخرون خنجراً جديداً لتقسيم البلد.

فالورشة التي أقامها المركز الأوروبي للدراسات الكوردية بالتعاون مع المجلس الوطني الكوردي وبدعم وتمويل من وزارة الخارجية الألمانية كان من المفترض أن تكون ورشة حوارية، وأن تضم أسماء من الأقليات المختلفة تمت دعوتها بصورة شخصية إلا نتاج الورشة والتي أطلق عليها لاحقاً، وادعاؤها تمثيل أطياف الأقليات في سورية كان خطوة مريبة تدعو للشك والتساؤل.

فقد صدر عن الورشة بعد شهر من انتهائها ما سمي بوثيقة الأقليات والتي اعتبرت أن سورية دولة متعددة الإثنيات واللغات والأديان تحترم التنوع السكاني ومن حق تلك المجموعات تقرير مصيرها «الثقافي» وضمان حقوقها وفق قوانين الحماية الدولية للأقليات.

ونصت كذلك على أن سوريا دولة علمانية ديمقراطية تعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة. يتم فيها احترام وحماية حرية معتقدات جميع الطوائف الدينية بموجب الدستور، بما فيها الطائفة الأيزيدية.

وعن نظام الحكم اعتبرت الوثيقة أن نظام الحكم المطلوب نظام اتحادي شبه رئاسي، يحدد فيه الدستور مهام وصلاحيات الرئيس وينظم العمل المشترك مع الحكومة، وتمارس فيه السلطة عبر غرفتين للبرلمان

عن الصحيفة

صحيفة رسمية تصدر عن
المكتب الإعلامي لجماعة
الإخوان المسلمين

دار العهد للنشر والتوزيع

هيئة التحرير

رئيس التحرير
عمر مشوح

نائب رئيس التحرير
أروى عبد العزيز

نائب رئيس التحرير
هانى كريم

مساعد رئيس التحرير
ضياء الشامي

سكرتير التحرير
زاهر فخري

الهيئة الاستشارية
أ. محمد عادل فارس

مُنسّق التوزيع
أسعد الرّعد

تصميم وإخراج
عبدالله ديب

الشبكات الاجتماعية
عائشة فخري
رانيا زيزان

تواصل معنا



www.al3ahdnewspaper.com



info@al3ahdnewspaper.com



al3ahdnewspaper

الآراء المتضمنة في
المقالات المنشورة تعبر
عن وجهة نظر كاتبها،
ولا تعبر بالضرورة عن
رأي صحيفة العهد.

الثورة وفرصة تشكيل هوية سورية جديدة

بقلم ياسر العيتي | طبيب وباحث وشاعر سوري

الجديدة وهي قيم الحرية والعدالة والكرامة. وفقاً لهذه الهوية الجديدة يصبح الجواب على سؤال من نحن؟ نحن السوريون الذين تجمعنا قيم الحرية والعدالة والكرامة التي دفعنا ثمناً لها نصف مليون شهيد. هذه القيم الثلاث تنسجم مع ضمير وتطلعات السوريين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم وهي تنسجم مع دين الأكثرية وثقافتها بل تشكل فرصة لإظهار الأبعاد القيمة الإنسانية لهذا الدين بعد أن غيبتها عقود الاستبداد التي حولت الدين إلى مطية للمستبددين. إن النقاش المحتدم اليوم بين السوريين حول الهوية السورية وهو نقاش لا بد منه لتشكيل "هوية راسخة" تكون الوعاء الفكري والشعوري الذي يجمع السوريين والمحضر الحضاري الذي يحرّكهم وهي تختلف عن "الهوية المكتوبة" التي ستيبناها بنود في الدستور السوري القادم والتي يمكن أن يحسمها السياسيون وفقهاء القانون وتعرض لاستفتاء عام يوافق عليه أكثرية السوريين. هذه الهوية المكتوبة على أهميتها لا تكفي لتتحول إلى هوية راسخة ما لم يواكبها هذا الحوار القائم اليوم بين السوريين والذي يجب على قادة الرأي والناشطين في المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية أن ينظموه أكثر وأن يدفعوا به قدماً حتى يصل إلى غايته.

من الناحية المادية، في سوريا من الخيرات ما يؤهل سكانها لرفاهية عيش تضاهي أكثر الدول تقدماً، بشرط أن يصلوا إلى صيغة تجمعهم وتمنع تحول بلادهم إلى ساحة لصراع الآخرين. ومن الناحية المعنوية، أثبتت التجربة الإنسانية أن عطاء الإنسان وانتاجه وقدرته على الإبداع والفعل الحضاري تتناسب طردياً مع شعوره بكرامته، وإذا كان شعور شعب بقيمة الكرامة يتناسب طردياً مع الثمن الذي دفعه لاستعادتها فإن ما دفعه السوريون من دم لاستعادة كرامتهم يؤهل سوريا لشأن حضاري عظيم إذا أصبحت كرامة الإنسان إحدى القيم التي تركز عليها الهوية السورية الجديدة.

ليتحول بسرعة إلى حكم عائلي طائفي متوحش أرخى بسدول ظلامه على سوريا لأكثر من نصف قرن، اختطف نظام الأسد خللاها الوطن بل اختطف المجتمع والدين وجبر كل ذلك لتثبيت دعائم حكمه. إذن نحن كسوريين عندما ننظر في تاريخنا الحديث بعد نشوء الدولة السورية لا نجد الكثير مما يجعلنا نشعر بالانتماء إلى هذه الدولة. لم يجد السوريون تحت العلم الذي يرمز لدولتهم إنجازات عظيمة أو كرامة محفوظة أو حتى خدمات تلبى حاجاتهم، فأنى لهم أن يشعروا بالانتماء لدولة يرفرف فوقها هذا العلم، ولماذا نستغرب غلبة العصبية المناطقية والطائفية والقومية والعشائرية في المناطق التي خرج منها النظام بعد قيام الثورة؟

إن هوية سورية جديدة تركز على القيم هي ما يمكن أن يجمع شتات السوريين اليوم بعد أن فرقتهم عقود الاحتلال والاستبداد ثم حروب الآخرين على أرضهم في السنوات الأخيرة، هوية مرتكزة على القيم لا تلغي الهويات الأخرى لكنها تشكل المظلة التي تنضوي تحتها، فلا تمنع السوري من الافتخار بانتمائه الديني أو العرقي، لكنها تجعل هذا الانتماء تحت مظلة أوسع هي الانتماء إلى القيم، تلك المظلة التي إن فقدت تحول الانتماء المناطقي أو الطائفي أو القومي أو العشائري إلى عصبية بغیضة يمكن أن تداس فيها القيم من أجل مصلحة المنطقة أو الطائفة أو القومية أو العشيرة!

إذا كانت الهوية المرتكزة على القيم هي ما يمكن أن يجمع السوريين، وإذا كان سؤال الهوية هو من نحن كسوريين؟ أو ما الذي يجمعنا كسوريين؟ فإن الثورة الشعبية السورية التي اندلعت في طول البلاد وعرضها يمكن أن تقدم الجواب على هذا السؤال. هذه الثورة أبرزت ثلاث قيم إنسانية جامعة صدحت بها حناجر مئات الألوف من السوريين بشكل عفوي من درعا إلى عامودا ومن البوكمال إلى بانياس ويمكن أن تشكل الأساس لهويتهم

لم يكن سؤال الهوية مطروحاً بقوة بين السوريين كما هو مطروح اليوم. ليس السبب أن ما يجمع بين السوريين كان أكثر مما يفرق بينهم قبل الثورة، بل لأن الثورة كشفت أن انتماء السوريين لمناطقهم وقومياتهم وطوائفهم وعشائرتهم هو أقوى من انتمائهم لما كان يسمى "وطناً" من المفروض أن يجمعهم. إشكال الهوية هذا كان موجوداً قبل الثورة لكنها كشفت الغطاء عنه وأخرجته للنور بعدما كان قابلاً في الظلام. تاريخياً هناك زمن طويل من العيش المشترك بين السوريين. فالتعايش بين المكونات السورية المختلفة في المجتمعات المحلية سواء في المدن أو الأرياف كان قائماً منذ مئات السنين، لذلك يوجد شعور عام بين السوريين بأن هناك ما يجمعهم لكن هذا الشعور لم يتطور بعد إلى هوية وطنية جامعة تنضوي تحتها انتماءاتهم الأخرى بسبب الظروف التي تعرضوا لها منذ نشأة الدولة السورية الحديثة.

ولدت الدولة السورية الحديثة عام ١٩١٨ عندما أعلن السوريون استقلالهم عشية تفكك الدولة العثمانية. بعد عامين فقط رست سفن الاحتلال الفرنسي على شواطئنا واستمر الاحتلال حتى عام ١٩٤٥، وكفي لمعرفة موقف الفرنسيين من بناء هوية وطنية سورية جامعة أن نتذكر أنهم حاولوا في بداية الاحتلال تقسيم سوريا إلى دويلات طائفية، لكنهم لم ينجحوا بسبب الرفض الشعبي لهذه الفكرة.

بعد الاستقلال مرت سوريا بفترات متفاوت فيها درجات الاستقرار السياسي، لكنها اتصفت بشكل عام بكثرة الانقلابات العسكرية، وأطول فترة مارس فيها السوريون الحريات والتعددية والمواطنة بمفهومها الحديث، تلك الممارسات التي تعزز شعورهم بالانتماء إلى وطن واحد، لم تتجاوز سنوات أربع هي فترة رئاسة شكري القوتلي من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٨.

وبعد ذلك قامت الوحدة مع مصر ثم حدث الانفصال ثم جاء حكم البعث ١٩٦٣

صورة وتعليق

العهد - خاص



قدم سبقت إلى الجنة
وأخرى لا تزال تجاهد